

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة الحضور،

يسرّني اليوم أن أنضم إليكم برفقة صديقي معالي
الوزير السيد محمد مبديع وزير الوظيفة العمومية
وتحديث الإدارة في المغرب، وكذلك ممثلين عن إثنين
من أقرب الشركاء للجمهورية اللبنانية وللشبكة العربية
لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، السيد جايسون رايكولت
من الـUNODC والسيد أركان السبلاني من الـUNDP.

الحضور الكريم،

كما تعلمون تأسست شبكتنا العربية سنة ٢٠٠٨،
وأخذت بالتوسع منذ ذلك الحين حتى أصبحت مساحةً
مشتركة لجميع المعنيين في تعزيز النزاهة ومكافحة

الفساد في منطقتنا العربية، وهي الآن تضم ٤٦ وزارة
وهيئة رسمية من ١٧ بلدًا عربيًا بما في ذلك وزارات
عدل ووزارات تنمية إدارية ومجالس قضائية ونيابات
عامة وهيئات رقابية وهيئات متخصصة بمكافحة
الفساد، بالإضافة إلى عضوين مراقبين من البرازيل
وماليزيا ومجموعة غير حكومية تضم ٢٤ منظمة
مستقلة من المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجال
الأكاديمي.

ولا يُخفى على أحد أيها السيدات والسادة، أنّ الفساد
أصبح قضية تهم المجتمع الدولي بأسره، وتهم تحديدًا
بلداننا العربية الساعية إلى تحقيق الأمن والاستقرار
والازدهار. ولا يمكن لتلك الأمور أن تتحقق دون بناء

مؤسسات قوية تعمل بشكل شفاف وقابل للمساءلة، وبالتالي تعزز ثقة المواطنين في الدولة، وهذا ما أقرته أهداف التنمية المستدامة عندما أفردت من بين أهدافها السبعة عشر هدفاً مخصصاً لمسألة السلم والعدل وبناء المؤسسات القوية، وهو الهدف ١٦ الذي ينص تحديداً على "التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد، من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات".

ونحن في الشبكة العربية، التي أتشرف بترؤسها، كنّا حريصين منذ البداية على إيجاد الإمكانيات والفرص

لتنمية القدرات وتيسير تبادل المعلومات وتطوير السياسات العامة في بلداننا ضمن هذا الإتجاه، وبالتالي فإن أهداف التنمية المستدامة تشكل رافعة جديدة يمكن لنا أن نستفيد منها في تعزيز العمل الذي نقوم به وتعميقه. فالحقيقة أن الجميع يدرك أنّه، وبرغم الجهود القيّمة التي تبذلها الكثير من الدول والكثير من المنظمات الحكومية وغير الحكومية في منطقتنا، فإنّه لا زال أمامنا العديد من التحديات وما زال الطريق طويلاً ويحتاج إلى متابعة ومثابرة.

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

في ذها الإطار العام، يهدف لقاءنا اليوم إلى تسليط الضوء على الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وعلاقتها باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وذلك لاستكشاف مكامن الشبه والاختلاف بينهما وبحث سبل مواءمة التشريعات العربية مع أحكامهما.

لقد عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة طوال السنة الماضية على إعداد دراسة تحليلية مقارنة بهذا الشأن. وقد تم مناقشتها واثراؤها بالتعاون مع جامعة الدول العربية، وذلك في القاهرة في شهر يونيو/حزيران ٢٠١٤، وسيعرض خلاصاتها السيد رايكلت.

بالإضافة إلى هذه الدراسة، سنبحث أيضًا خلال لقائنا اليوم، أبرز المستجدات التشريعية ذات الصلة في المنطقة العربية والعلاقة بين تشريعات مكافحة الفساد وأهداف التنمية المستدامة التي تم إقرارها من جانب قادة العالم في مدينة نيويورك منذ شهر تقريبًا في نهاية سبتمبر/أيلول من هذا العام، وسنستمع إلى عرض في هذا الشأن من جانب السيد السبلاني.

ولكن في البداية، أود أن ادعو معالي الوزير السيد محمد مبدع للتفضل بتقديم مداخلته.
